

SYRIA

08-12-11 PM

السيد الرئيس

السيد أنطونيو غوتيريس المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

السيدات والسادة،

أود بداية تهنأتكم بمناسبة مرور الذكرى الستين لاتفاقية عام ١٩٥١ والذكرى  
الخمسین لاتفاقية عام ١٩٦١ واللذان نحتفل بهما اليوم، في وقت يشهد فيه العالم  
ارتفاعاً كبيراً في عدد اللاجئين والمشردين ، إما نتيجة لكوارث طبيعية أو  
لحروب شنتها بعض الدول والمنظمات بحجة التدخل الإنساني في دول أخرى،  
أو بسبب الإضطهاد الذي تتعرض له بعض الفئات والأقليات في بعض الدول،  
والتي دفعت بأبنائها إلى طلب اللجوء والحماية في أماكن أخرى.

السيدات والسادة،

تعد سورية من أكثر الدول في المنطقة استضافة للاجئين، فهي الأولى على  
مستوى الشرق الأوسط، والثالثة على مستوى العالم الإسلامي، حيث فتحت  
أبوابها لاستقبال أفواج من إخوتها القادمين إليها من فلسطين والعراق ولبنان،  
ممن غادروا بلادهم خوفاً على حياتهم وحياة عائلاتهم من الموت نتيجة العدوان  
أو الاحتلال الأجنبي لأرضهم كما حلّ في نكبة فلسطين عام ١٩٤٨. أشير هنا

إلى أن عدد اللاجئين المقيمين على الأراضي السوريّة بلغ أكثر من مليون ونصف المليون لاجئ، منهم نحو خمسمائة ألف لاجئ فلسطيني، وحوالي مليون لاجئ عراقي، مسجل منهم قرابة ٣٠٠ ألف لاجئ، بالإضافة إلى آلاف من اللاجئين من عدد من دول آسيا وإفريقيا. كما لا يمكننا تناسي محنة حوالي ٥٠٠ ألف نازح سوري يقيمون في سورية بعد أن أجبرتهم إسرائيل على مغادرة منازلهم وقراهم وممتلكاتهم، إثر احتلالها للجولان السوري في حزيران من العام ١٩٦٧.

وبالرغم من أن بلدي سورية ليست طرفاً حتى الآن في اتفاقية عام ١٩٥١ أو اتفاقية عام ١٩٦١ ، غير أن تجربتنا في التعامل مع اللاجئين ومنحهم كافة حقوقهم الإنسانية المشروعة المنصوص عنها في الصكوك الدولية ذات الصلة، معروفة للجميع. وأود أن أشير هنا إلى صدور المرسوم التشريعي رقم ٤٩ تاريخ ٢٠١١/٤/٨، الذي قضى بمنح الجنسية السورية لنحو ٢٠٠,٠٠٠ مواطن من المسجلين في سجلات أجنبية محافظة الحسكة. كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى السيد المفوض السامي، أنطونيو غوتيريس، الذي يشيد دائماً بدور سورية في التخفيف من أعباء اللاجئين ومعاناتهم.

إن سورية، إذ تتطلق من احترام نظام الحماية المؤقتة الذي تمنحه المفوضية للاجئين، تفخر بأن يكون جميع اللاجئين لديها يتمتعون بكافة الحقوق التي يتمتع بها المواطن السوري دون تمييز أو استثناء، لأن سورية توفر لهم كل أشكال الدعم والخدمات الحكومية المجانية من الطاقة والمياه والغذاء والتعليم والصحة، بالرغم من الضغوطات التي يربتها هذا الأمر على تحقيق خططها التنموية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

في ظل هذه الظروف حرصت سورية على استيعاب هذه الأعداد ووضعت مؤسساتها المختلفة في تصرف هؤلاء اللاجئين، واستقبلت مكاتب المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، في الوقت الذي نجد فيه أن المجتمع الدولي، وفي مقدمته الدول التي تسببت بمشكلة اللجوء، لا يتحمل القدر الكافي من مسؤولياته في تقاسم الأعباء مع الدول المضيفة، أو زيادة برامج المساعدات المقدمة للاجئين، بل وإن بعض الدول تهدد من حين لآخر بإيقاف هذه المساعدات، الأمر الذي يهدد استدامة تقديم الخدمات الأساسية للاجئين.

إننا نؤمن بأن العودة الطوعية للاجئين إلى بلدهم هي الحل الأفضل لهم على الإطلاق ، ومن هنا فإننا نطالب بتعزيز التضامن الدولي لمواجهة مخاطر

اللجوء الحالية، والمساعدة في إعادة الأمن والاستقرار إلى الدول التي تعاني من اضطرابات واحتلالات دفعت بأبنائها إلى اللجوء إلى بلدان أخرى، ويأتي في مقدمة ذلك حل الصراعات المزمنة، وإنهاء حالات الاحتلال الأجنبي، استناداً لقرارات ومرجعيات الشرعية الدولية ذات الصلة. وإننا على يقين أن اللاجئين سيختار عندئذ العودة إلى بلده ويستقر فيه، ويعمل على تحقيق رفاهيته وازدهاره.

أخيراً، لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر لمكتب المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في دمشق على جهوده في رفع معاناة اللاجئين، وتعاونيه الجيد مع الحكومة السورية، مع تقديرنا لعقد هذا الاجتماع الهام الذي نرجو له كل النجاح برعاية المفوض السامي ومساعديه الأكفاء وكافة العاملين في منظمته الإنسانية النبيلة. وشكراً